

تأثير الأزمة السورية على المحيط الاقليمي في المتوسط

The impact of the Syrian crisis on the regional environment
in the Mediterraneanط.د. التونسي بوذن¹ ، أ.د. سعيد قاسمي²¹ جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، relizanedrag@yahoo.fr² جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، kassaid@hotmail.com

تاريخ النشر: 2022/06/01

تاريخ القبول: 2022/05/17

تاريخ الاستلام: 2022/05/05

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تتبع مسار الصراع السوري ومآلاته المستقبلية، حيث يعد هذا الصراع من أعقد الصراعات في المنطقة فلم يقتصر فقط على صراع سوري سوري بل جلب فواعل دولية أخرى تتقاطع مصالحها مع المعارضة والأخرى مع النظام مما زاد في تأجج الصراع وتشعبه وجعله يدور في نزاع كحلقة فارغة لم تنتهي إلى غالب أو مغلوب، كما أن كل السيناريوهات تبقى مفتوحة أمام نهاية هذا الصراع الدموي.

كلمات مفتاحية: الصراع، الأزمة السورية، الدول الاقليمية، التسوية.

Abstract:

The aim of this study is to try to trace the course of the Syrian conflict and its future expectations, Where this conflict is a complex conflict in the region not only a Syrian-Syrian conflict, but brought another international actors whose interests intersect with the opposition and the other with the regime Which increased the intensity of the conflict and its ramifications and make it revolves as an empty link did not end to the winner or the loser, and all scenarios remain open to the end of this bloody conglit.

Keywords: The conflit; Syrian crisis; The regional countries; The settlement.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة :

لا تزال أغلب الصراعات المسلحة والمواجهات العسكرية في العديد من مناطق العالم محتدمة، ولم تعرف طريقها بعد إلى التسوية السلمية، وفي هذا الإطار كشف تقرير صدر في 09 ماي 2017 عن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية بلندن عن أن عشرة صراعات عالمية مرتفعة الحدة تسببت في 80% من عدد القتلى في العالم خلال عام 2016، يتصدرها الصراعات المحتدمة في الشرق الأوسط التي أدت مع ما يجري في ليبيا إلى سقوط ما لا يقل عن 82 ألف قتيل عام 2016، وقد احتل الصراع الأهلي في سوريا صدارة الصراعات المسلحة الأكثر حدة بعدد ضحايا يقدر بحوالي 50 ألف قتيل، وهو ما يمثل ما يقارب 61% من عدد ضحايا الصراعات في الشرق الأوسط.

وعند الحديث عن الصراعات المسلحة في الشرق الأوسط، تجدر الإشارة إلى أنها أكثر الصراعات حدة على مستوى العالم، غير أن أعنفها على الإطلاق هو الصراع السوري الذي سنتناوله أنموذجا في ورقتنا البحثية هذه، لأنه تسبب في سقوط ما لا يقل عن 290 ألف قتيل بين عامي 2011 و2016، واستقطب أطرافا إقليمية ودولية، بعضها لجأ إلى التدخل العسكري المباشر كروسيا، والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا وإيران وبعضها الآخر لجأ إلى التدخل في هذا الصراع بالوكالة كالسعودية وقطر.

وعلى هذا الأساس تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة الصراع السوري وتبيان الأسباب الداخلية والخارجية لنشوبه وكذا أدوار القوى الإقليمية والدولية في احتوائه أو في تأجيجه خدمة لمصالحها، ثم مسارات تسويته وأخيرا التطرق إلى مستقبل الشرق الأوسط بعد حل هذا الصراع، وتستند هذه الورقة البحثية على خطة تتكون من جملة من المحاور نأتي على ذكرها فيما يلي:

■ مقدمة: / نتطرق فيها إلى الصراعات المسلحة في الشرق الأوسط بصفة مختصرة ثم نعرض على الصراع السوري.

- المحور الأول: / نتناول فيه الأسباب الداخلية والخارجية للصراع السوري وتداعياته.
- المحور الثاني: / أدوار ومواقف القوى الدولية والإقليمية تجاه الصراع السوري.
- المحور الثالث: / مسارات تسوية الصراع السوري.
- المحور الرابع: / مستقبل سوريا والشرق الأوسط بعد حل الصراع السوري.
- خاتمة

1- المحور الأول: أسباب الصراع السوري وتداعياته.

1-1- أسباب الصراع:

بقيت سوريا تحت الاحتلال الفرنسي بين عامي 1920 و 1946، وخلال هذه الفترة شهدت تنفيذ عملية توزيع طائفي على نطاق واسع نتجت عنها كيانات سياسية كانت كالاتي: دولة دمشق، دولة حلب، دولة جبل الدروز، والدولة العلوية، ولواء الإسكندرونة، وبسبب هذه التقسيمات الطائفية احتدم الصراع وزادت التوترات بين أتباعها. وفي الخامس والعشرين أبريل من عام 1946، نالت سوريا استقلالها الشامل والذي يسمى بعيد الجلاء، ولكنها خرجت منهكة القوى، ضعيفة البنين بسبب تداعيات السياسة الفرنسية التي كانت منتهجة خلال فترة الاحتلال مما عرضها لمطامع أجنبية كثيرة.

وفي عام 1970، قاد حافظ الأسد انقلابا عسكريا، تمكنت على إثره الأقلية العلوية من السيطرة على الحكم مستندة في ذلك على حزب البعث الذي قاد مسيرة التغيير والتخلص من آثار الاستعمار الفرنسي، وقد انطلق حزب البعث في تجسيد برنامجه مرتكزا على القومية العربية كإيديولوجيا، حيث كانت خيار كثير من الدول العربية كمصر والعراق، وهكذا استمر النظام السوري في عهد الرئيس حافظ الأسد على نفس النهج في تسيير الشأن العام ودواليب السلطة طيلة ثلاثة عقود من الزمن، إلى أن انتقل الحكم إلى الرئيس بشار الأسد عام 2000 بعد أن أجري تعديل طفيف على الدستور السوري لمواءمة شروط الترشح لمنصب الرئاسة مع ما يتوفر عليه بشار الأسد.

وقد طرح الأسد الابن نفسه كإصلاحي وقدم برامج للنهوض بالبلد اقتصاديا وسياسيا، غير أن التوترات بين الطوائف الدينية والإثنية كانت قد بدأت وانتشر لهما في كامل أرجاء سوريا (ألكسندر عون، 2018).

ومن خلال ما تقدم نقول إن أسباب الصراع السوري داخلية وخارجية نحاول فيما يلي تحديدها والتطرق إليها.

1-1-1- الأسباب الداخلية:

هناك عدة أسباب داخلية دفعت بالصراع السوري إلى الظهور وهي:

■ **السبب البيئي / الاقتصادي:** تعرضت سوريا خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2010 إلى موجة جفاف قاسية كانت نتائجها كارثية على الميدان الزراعي وانعكست سلبياتها على العاملين فيه مما دفعهم إلى هجرة أراضيهم والنزوح نحو المدن.

إن تنقل هؤلاء وهجران أراضيهم كان بدافع اقتصادي بحت، غير أنه تحوّل فيما بعد إلى أحد أسباب تفجير التوترات الداخلية وازدياد حدّتها مما اضطر النظام إلى اعتماد إصلاحات اقتصادية لمعالجة هذه التوترات وحلحلة الأزمة، غير أن ما تم اتخاذه من إجراءات في هذا الشأن لم يؤت أكله بسبب عامل الوقت الذي لم يكن كافيا لتحقيق نتائج ملموسة، خاصة وأن وتيرة الاحتجاجات أصبحت أكثر حدّة في المدن السورية الكبرى مع ما تميزت به من تنظيم محكم، ينم عن أن هناك قيادات وأطر تعمل على ذلك.

■ **السبب السياسي / الاجتماعي:** يدين الشعب السوري بديانتين أساسيتين هما الإسلام والمسيحية فتسعون (90%) بالمائة منه هم مسلمون، و عشرة (10%) بالمائة مسيحيون، غير أن الفئة المسيطرة على زمام الأمور وبيدها مقاليد السلطة والحكم تمثل 17% من الشعب السوري وهي الطائفة العلوية التي احتلت قيادة أغلب الهيئات الحكومية المدنية منها والعسكرية، مما ولّد لدى الأغلبية المحكومة والمنتمية إلى الطوائف الأخرى شعورا بالتمييز والإقصاء والتغريب، فانتفضت في وجه النظام الحاكم باحثة عن فرص الحصول على تمثيل أفضل داخل الحكومة السورية.

ولتهدئة الأوضاع و التوصل إلى صيغة توافقية سارع الرئيس السوري بشار الأسد إلى اقتراح حزمة من الالتزامات تصب في اتجاه تنفيذ بعض الإصلاحات، غير أن الجهة الاجتماعية بقيادة المتظاهرين لم تعرأدى اهتمام لما قدمه النظام من تعهدات، مستغلين في ذلك ما سمي بالربيع العربي وبدا لهم بأن الظروف مواتية للمضي قدما في مسعاهم، و بأنهم يتمتعون بالقدرة على التأثير من خلال شبكات التواصل الاجتماعي بالإضافة إلى تظاهرات الشارع، إلى أن أصبح الوضع أكثر تشنجا مع تصاعد الاحتجاجات وانتشارها في أرجاء البلد برمته و دخل مرحلة تهديد النظام العام ومن ثم أركان الدولة ككل بعد أن تحولت هذه التظاهرات والاحتجاجات إلى صراع مسلح (ألكسندر عون، 2018).

2-1-1- الأسباب الخارجية:

بالإضافة إلى الأسباب الداخلية التي أدت إلى نشوء الصراع السوري، هناك أيضا أسباب خارجية أهمها على الإطلاق ما يلي:

■ أسباب جيوسياسية: تعد سوريا من الدول العربية القليلة التي شكلت خلال سبعينيات القرن الماضي إلى جانب الجزائر والعراق واليمن ما يسمى في ذلك الوقت بجهة الصمود والتصدي التي وقفت إلى جانب القضية الفلسطينية مناصرة لها ورافضة التطبيع مع العدو الصهيوني، لذا فسوريا هي العدو للدود لإسرائيل ونتيجة لهذا الموقف الصارم أصبح النظام السوري مستهدفا وبكل الطرق من بعض القوى الإقليمية وأخرى دولية وعلى رأسها الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية، حيث سعت هاتان الدولتان بالأساس إلى تحيّن الفرص للإطاحة بها.

وفي حقيقة الأمر فإن استعداد سوريا ونظامها لم يكن سببه القضية الفلسطينية وحسب، بل هنالك أسباب أخرى ومنها احتضانه لبعض قيادات حركة حماس والدعم المالي لها، بالإضافة إلى ذلك مساندة حزب الله في مقاومته للاحتلال الإسرائيلي أثناء تدخله في لبنان عام 2006.

وعلى هذا الأساس، سعت حكومة الكيان الصهيوني منذ بداية الصراع السوري إلى اختيار معسكرها وأبدت استماتة منقطعة النظير في دعم الحركات المسلحة التي ظهرت على الساحة السورية، وبكل الإمكانيات والوسائل المتاحة تارة بصفة مباشرة كاستقبالها لعناصر جبهة النصرة (هيئة تحرير الشام حالياً) المصابين الذين عولجوا من قبل الجيش الإسرائيلي وفي المستشفيات الإسرائيلية وتارة عبر تدخلها العسكري وذلك بتوجيهها لضربات جوية على مواقع عسكرية سورية ذات أهمية قصوى كان الهدف منها هو إضعاف القدرات القتالية للجيش العربي السوري وتقويض أركانه، ثم تارة أخرى عبر عرابها بالمنطقة وهي الولايات المتحدة الأمريكية التي تدخلت في الصراع السوري داعمة للحركات المسلحة المناهضة للنظام، حيث عملت في هذا الإطار على تسليح التنظيم الذي نشأ تحت مسمى قوات سوريا الديمقراطية ومن ثم تدريب عناصره ودعمه لوجستياً، كما عملت أيضاً على تدعيم تنظيم وحدات حماية الشعب الكردي (علاء سالم، 2012، ص 112).

ودائماً وفي إطار الأسباب الخارجية التي أدت إلى نشوء الصراع السوري، تدخلت بعض دول الخليج في هذا الصراع، ومن ثم ارتفعت حدة العدائية بينها وبين سوريا حيث خافت هذه البلدان من النفوذ الإيراني الفارسي في المنطقة، الذي حاولت مراراً وتكراراً كسره، عبر العديد من المحاولات والتي كانت كلها بواسطة وكلاء لها، وكان أولها الدفع بالعراق في ثمانينيات القرن الماضي إلى أتون حرب ضروس دامت ثماني سنوات، حيث خسر فيها طرفا الحرب (العراق وإيران) النفس والنفيس، ومما زاد من مخاوف دول الخليج هو عودة إيران إلى الساحة الإقليمية كفاعل أساسي بعد حرب الخليج الثالثة التي اجتاحت فيها الجيش الأمريكي الأراضي العراقية عام 2003.

ولا يخفى على أحد التحالف الثلاثي المشكل من سوريا، وإيران، و حزب الله، لذلك لجأت دول الخليج ومنذ الوهلة الأولى من الصراع السوري إلى تقديم الدعم المالي والمادي إلى الجماعات المسلحة التي تشكلت على الأراضي السورية لمواجهة النظام والعمل

على إسقاطه، كما انخرطت ضمن التحالف الدولي الذي أنشأته الولايات المتحدة الأمريكية بهدف محاربة ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" إذ كان هذا الهدف المعلن، بينما كانت بعض دول الخليج وبتنسيق تام مع الحليف الاستراتيجي لها ألا وهو الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى إسقاط النظام السوري بقيادة بشار الأسد، و من ثم إعادة هيكلة الدولة السورية وفق ترتيبات وضعت مسبقا تخدم بعض القوى الإقليمية والدولية وعلى رأسها الكيان الصهيوني (مركز المستقبل للأبحاث والدراسات، 2018).

■ أسباب اقتصادية: بحلول عام 2010 اقترحت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة على سوريا إقامة خط أنابيب يمتد من أراضيها ويمر عبر الأراضي السورية وصولاً إلى تركيا، بغرض تزويد الدول الأوروبية بالغاز وفي نفس الوقت تقدمت إيران بالاقترح نفسه، وهو إقامة خط أنابيب يصل عبر سوريا إلى السوق الأوروبية، ولكن دون المرور على الأراضي التركية.

وكان من الطبيعي جداً أن ينحاز النظام السوري إلى حليفه الاستراتيجي، لذا وافقت دمشق على المشروع الإيراني عام 2011 وكان قد تزامن ذلك مع بدء الصراع السوري، لذلك عملت دول الخليج وتركيا على تكثيف دعمها للجماعات المسلحة، عبر مساندتها لها عسكرياً ومالياً وذلك كله بسبب فشل إقامة المشروع المقترح على سوريا التي فوّت عليهم فرصة تحقيق أرباح ضخمة لو تمكنت الدول صاحبة الاقتراح من تجسيده.

2-1- تداعيات الصراع السوري:

نتج عن الصراع السوري عدة تداعيات منها نزوح أكثر من مليونين ونصف المليون نازح، كما بلغ عدد الضحايا من السوريين المدنيين 340.000 شخصاً معظمهم من المدنيين (حسب آخر الإحصاءات)، كما كان من تداعيات الصراع السوري قيام النظام السوري بإجراء انتخابات تشريعية يوم 07 مارس 2012 استناداً إلى قانون الانتخابات الذي صدر قبل موعد الانتخابات ببضعة أشهر، حيث عوّل على هذا الاستحقاق لحلحلة

الأزمة واستعادة المبادرة السياسية والأمنية، ومن ثم تدعيمها بعملية الاستفتاء على الدستور.

غير أن نتائج الانتخابات كانت مخيبة للأمال الشعبية، حيث لم تعبر فعليا عن رأي الأغلبية، بل جاءت نتائجها في صالح غالبية المترشحين التابعين لحزب البعث الحاكم وحلفائه، بالإضافة إلى أن قوى المعارضة المطالبة بالإصلاحات أو تلك التي تقاوم من أجل إسقاط النظام السياسي السوري لم تشارك جميعها في هذا الاستحقاق الانتخابي، كما سجل غياب التنظيمات الإسلامية المناهضة للحكم عن هذه الانتخابات أيضا (جمال واكيم، 2012، ص 202، 203).

2-المحور الثاني: أدوار ومواقف القوى الدولية والإقليمية تجاه الأزمة السورية:

من خلال استقراء الواقع يبدو جليا بأن سوريا شهدت انتفاضات شعبية كبيرة أكثر من كل الدول العربية التي عرفت حراكا شعبيا سمي بالربيع العربي، كما أنها من أكثر الدول العربية التي عرفت تدخلا خارجيا في صراعها الداخلي كان طرفاه النظام السوري من جهة والمعارضة من جهة أخرى، حيث بقي كل منهما يدور في حلقة مفرغة فالنظام ضاعف من عملياته الأمنية والعسكرية سعيا إلى سحق المعارضة، أما هذه الأخيرة فقد بدأت مسارها بالاحتجاجات والمظاهرات السلمية في بادئ الأمر ثم تحولت إلى صراع مسلح ميزه العنف الشديد الذي وُلد مزيداً من التدهور في الأوضاع، لاسيما وأن المعارضة استنجدت بالقوى الدولية والإقليمية، التي عمل بعضها على تسليحها، غير أنها لم تكتف بتلقي السلاح والاستفادة من تدريب عناصرها، بل حشدت الجهود ووسائل الإعلام الدولية وطالبت بتدخل عسكري عاجل يحقق هدفها المنشود ألا وهو إسقاط النظام ومن ثم تمكينها من الصعود إلى واجهة الأحداث والمشاركة في العملية السياسية.

ومن هنا تشكلت حالة تجاذب بين النظام السوري والمعارضة بكل أطيافها وانحصر رهان نجاح المبادرات الدبلوماسية، ودخل على الخط التدخل الخارجي الذي أصبحت سوريا مسرحاً لأحداث هو تفاعلاته ونتج عن ذلك تنافر في الرؤى الإقليمية والدولية، بين

مؤيدي خيار بقاء النظام السوري والمحافظة عليه بحجة إشراكه في عملية التحول الديمقراطي وإنهاء الصراع بالكامل وبين أولئك الذين يسعون بكل الطرق والوسائل إلى تسريع وتيرة إسقاط النظام دون امتلاكهم لبرنامج واضح المعالم يتضمن كافة الترتيبات لما بعد سقوط النظام (مسارات غير مطروقة، 2018).

وفيما يلي نستعرض أدوار القوى الدولية والإقليمية تجاه الصراع السوري.

1-2- الدور الروسي:

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة، لجأت روسيا إلى إعادة تنظيم سياستها الخارجية والتأسيس لحضور دولي جديد وقد أخذت بعين الاعتبار في هذا التحول الشرق الأوسط والمنطقة العربية خصوصاً، ففي أوائل عام 1992 أعلنت روسيا على لسان وزير خارجيتها آنذاك أندري كوزيروف أن السياسة الخارجية لروسيا تستند إلى مصالح روسيا الوطنية وليس إلى نظرية التقسيم الدولي للمصالح التي تم اعتمادها خلال الحرب الباردة، وفي عام 1993 خرجت وثيقة السياسة الخارجية لروسيا إلى الوجود بعد أن صادق عليها مجلس النواب الروسي (الدوما).

وقد بادرت روسيا إلى وضع وثيقة السياسة الخارجية موضع التنفيذ، حيث قررت كخطوة أولى تطوير مرفأ طرطوس الذي منحه النظام السوري عام 1974 إلى الاتحاد السوفياتي سابقاً والذي يضم قاعدة للبحرية الروسية، وكان الهدف من تطوير هذا المرفأ هو تأمين الملاحة البحرية، خاصة بعد إعادة تحريك الأسطول الروسي في الخارج حماية لمصالحها العليا، ومن هذا المنطلق قامت روسيا في عهد بوتين عام 2008 بتجهيز القاعدة البحرية بميناء طرطوس، حيث يعد التحرك الأول من نوعه خارج الحدود الروسية، والذي يضمن لها منفذاً إلى المياه الدافئة عبر البحر الأبيض المتوسط.

من هنا يتضح جلياً بأن الاستراتيجية الروسية تجاه سوريا وبكل بساطة بنيت على مبدأ واحد ألا وهو حماية المصالح الروسية في سوريا، والتي تتجسد في قاعدة طرطوس العسكرية، بالإضافة إلى ذلك فإن روسيا تعد المصدر الأساسي للسلاح والعتاد الحربي إلى

النظام السوري وهذا منذ فترة الاتحاد السوفياتي، لذا اخذت روسيا موقفا مؤيدا للنظام السوري منذ الوهلة الأولى.

إذن هذا هو موقف روسيا تجاه ما يجري على الأرض السورية، ولكن ما هو الدور الذي قامت به يا ترى للوقوف إلى جانب النظام السوري؟

- لقد صوتت روسيا مع الصين مستعملة حق النقض ضد ثلاثة قرارات اتخذت في مجلس الأمن تدين عمليات القتل في سوريا.

- لم توافق روسيا على الدعوات التي وجهت إلى بشار الأسد للتخلي عن السلطة.

- استمرت في تصدير السلاح إلى النظام السوري.

- رفضت روسيا الالتزام بالعقوبات التي فرضت على سوريا من خلال البيان الذي أصدرته وزارة الخارجية الروسية أواخر شهر أوت 2012 معلقة بأن هذه العقوبات أحادية الجانب وبالتالي لا يمكن الاعتداد بها، وعليه فإنه لا تراجع عن المشاريع والبرامج الاقتصادية المشتركة المتفق عليها مع الجانب السوري (أنا بور شيفكايا، 2016).

- وأخيرا وفي سبتمبر من عام 2015 نفذت روسيا تدخلها العسكري في سوريا أدى إلى حدوث ارتباك في العلاقات الدولية، ومزج بين صراعين الأول تمثل في الصراع السوري -السوري أي بين المعارضة والنظام والثاني تمثل في الصراع الدولي والذي كان الهدف المعلن للدول المنخرطة فيه هو القضاء على تنظيم داعش.

لقد كانت روسيا تتحین الفرص دائما للعودة إلى الساحة الدولية كقوة عظمى وفاعل دولي كما كانت في الماضي خلال الحرب الباردة، وما هي تجد ضالتها فتنهز الفرصة السانحة التي أتاحت لها والمتمثلة في الصراع السوري المسلح، هذه المصيبة التي أصابت أحد أصدقاء وحلفاء روسيا.

وكانت أولى الخطوات العملية لتجسيد هذه العودة إلى الساحة الدولية في إطار استرجاع أمجاد الاتحاد السوفياتي سابقا هو خطاب الرئيس فلاديمير بوتين في 28 سبتمبر من عام 2015 الموجه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي تطرق من خلاله إلى مواضيع عدة كان أهمها على الإطلاق مسؤولية الغرب عموما والولايات المتحدة خصوصا في إثارة الثورات والاحتجاجات في العالم في إطار ما يسمى بالتحول الديمقراطي وخص بالذكر التوترات والمشاكل الحاصلة في الشرق الأوسط، كما تطرق أيضا إلى توسع تدخلات الناتو العسكرية.

ومن هنا اقترح فكرة قيادة روسيا للتحالف الدولي لمكافحة داعش في سوريا، حيث تجسدت هذه الفكرة ميدانيا بعد أن طلب النظام السوري رسميا من موسكو مساعدتها في محاربة الإرهاب، مما سمح بزيادة الوجود العسكري الروسي في سوريا بشكل كبير خاصة في عرض البحر الأبيض المتوسط عبر القاعدة البحرية بطرطوس، علما بأن روسيا كانت إلى جانب النظام السوري منذ بداية الأزمة في 15 مارس من عام 2011 حيث تمثل دعمها له بالإضافة إلى التغطية السياسية في مجلس الأمن الدولي في تزويده بكميات هامة من الأسلحة والمستشارين العسكريين والأموال والتي تمثلت في تزود النظام السوري في صيف عام 2011 بما يزيد عن مائتي طن من الأوراق النقدية، وقد كان ذلك خلال الفترة التي شهد فيها الاقتصاد السوري تباطؤا شديداً بسبب حدة الصراع المسلح وقد تأكد فيما بعد بأن الشحنات المالية أنقذت النظام السوري من الإفلاس وسمح له بدفع رواتب جنوده (محمد عصام لعروسي، 2017).

فالوجود الروسي في سوريا الآن أحدث تحولات في جغرافيا الصراع بالشرق الأوسط وبالنتيجة نشأت توازنات جغرافية جديدة للقوى الدولية خاصة بعد الاتفاق على تحويل قاعدة طرطوس السورية إلى قاعدة دائمة للأسطول الروسي ونشر منظومتي الصواريخ "إس 300" و "إس 400" وانتشار القوات الروسية في 25 نقطة برية عبر الأراضي السورية.

ويعكس الوجود العسكري الروسي في سوريا ترسيخ مكانة استراتيجية لموسكو في مواجهة القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف خلال مؤتمر "الشرق الأوسط : التوجهات والآفاق" في 20 أكتوبر من عام 2016، إن عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط هو نتيجة هندسة الغرب الجيوسياسية، حيث أدى تفكك مؤسسات الدولة بالإضافة إلى عملية التجزئة غير المتحكم فيها، إلى ظهور منابع توتر عديدة في سوريا واليمن والعراق وليبيا بما في ذلك ممارسة التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ومحاولة تغيير الأنظمة غير الموالية، وإحلال الديمقراطية وفقا للمقاييس الملائمة للدول الغربية (مركز المستقبل للأبحاث والدراسات، 2018).

2-2-الدور الأمريكي:

منذ بداية الصراع السوري، ظل الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما يردد في أكثر من مناسبة، أنه لا يعتزم إرسال جنود أمريكيين إلى سوريا غير أنه وبحلول شهر أكتوبر من عام 2015 بادرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى نشر أولى وحداتها من جنود القوات الخاصة كأول تواجد عسكري لها على الأراضي السورية، وكان قوام هذه الوحدة 50 جنديا، أسند لها دور استشاري غير قتالي في إطار الجهود المبذولة لمحاربة ما يسمى بتنظيم الدولة في العراق والشام "داعش" إلى جانب قوات سوريا الديمقراطية ليبلغ تعداد الجنود الأمريكيين بحلول نهاية عام 2016، 500 جندي وقد تعززت بعد ذلك الوحدات العسكرية الأمريكية بما لا يقل عن 1000 جندي وضعت بدولة الكويت كقوة احتياط في الحرب على التنظيم، وقد كان ذلك في شهر جوان من عام 2017 بعد أن احتدم الصراع مع انطلاق المرحلة الأخيرة من معركة استعادة الرقة.

وما إن وصل الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" إلى سدة الحكم حتى أصدر تعليمات إلى وزارة الدفاع "البنتاغون" بإعداد خطة هجومية جديدة لمحاربة داعش وتدميرها في سوريا والعراق وفي كل دول العالم بأسره وذلك باتخاذ جملة من الإجراءات العسكرية

والدبلوماسية والمالية، وهذه الإجراءات التي أعلنت عنها إدارة البيت الأبيض الأمريكي أخذت طريقها إلى التجسيد بشكل مباشر حينما انتشرت وحدات الجنود في منطقة منبج إلى جانب قوات سوريا الديمقراطية، وقد كان مبتغى الأمريكيين من الانخراط في ساحة الصراع هو ردع أي تحرك للقوات الروسية والسورية أو القوات التركية والتنظيمات المتحالفة معها.

وبالرغم من أن التواجد الأمريكي على الأراضي السورية كان غير شرعي وفق ما صرحت به الحكومة السورية في عدة مناسبات، إلا أنه تعزز مع مرور الوقت إلى جانب التواجد الروسي الإيراني وحلفائهما ومن هنا اتضحت الاستراتيجية الأمريكية العسكرية بشكل كبير وأخذت اتجاهين اثنين على أرض الواقع:

■ أولاً: مواصلة تعزيز التواجد العسكري الأمريكي على الأراضي السورية وذلك عن طريق استقدام وحدات عسكرية جديدة من القوات الخاصة والمدربين والمستشارين، بالإضافة إلى ذلك تنفيذ ضربات جوية بالتنسيق مع قوات التحالف الدولي، كما حدث في شهر أبريل من عام 2017، حيث شن الطيران الأمريكي ضربات جوية على مطار الشعيرات بعد الاتهامات الموجهة لقوات النظام السوري باستخدام أسلحة كيميائية ضد المدنيين في بلدة خان شيخون.

■ ثانياً: تقديم الدعم اللوجستي للقوات الحليفة الكردية منها وقوات المعارضة عن طريق الإمدادات العسكرية والاستخباراتية، إذ سارعت إدارة البيت الأبيض الأمريكي إلى تنفيذ هذه الإجراءات فور اعتقال " دونالد ترامب " كرسي الرئاسة، حيث أمدت فصائل المعارضة المسلحة للجيش السوري الحر وقوات سوريا الديمقراطية بعتاد حربي استلمه التحالف العربي السوري أحد مكونات قوات سوريا الديمقراطية، غير أن هذا الدعم الأمريكي لم يكن الأول من نوعه، إذ كانت أولى محطاته في شهر أكتوبر من عام 2014 بعد تشكيل التحالف الدولي مباشرة في أوت من نفس العام، و الذي ضم 68 دولة لقتال تنظيم الدولة الذي استولى على مدينة الموصل في 10 جوان 2014، وقد تمثل في

دعم القوات الكردية للتصدي لهجوم تنظيم الدولة على مدينة عين العرب (كوباني) التي كانت تحت سيطرة وحدات حماية الشعب الكردية، وقد كان من نتائج هذا الدعم أن تصدت وحدات حماية الشعب الكردية إلى هجوم تنظيم الدولة وتكبيده خسائر فادحة في الأرواح والعتاد بعد ثلاثة أشهر من المعارك الطاحنة (مركز المستقبل للأبحاث والدراسات، 2018).

وفي نفس السياق فقد عززت الولايات المتحدة الأمريكية تواجدها العسكري على الأراضي السورية بخطة انتشار تجسدت في إقامة قواعد عسكرية لها في عديد المناطق ومنها:

-مطار ميلان: وهو من أهم مواقع التواجد العسكري الأمريكي بعد اللجوء إلى بناء منشآت جديدة وتوسيع مدارج الهبوط، حيث يقع هذا المطار بمنطقة تزخر بوجود آبار النفط والتي تخضع لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية.

-قاعدة عين العرب (كوباني): تقع هذه القاعدة إلى الجنوب من مدينة عين العرب (كوباني) على مقربة من الحدود التركية، وهي منطقة تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية، وتعد هذه القاعدة الأكبر من بين القواعد التي أقامتها الولايات المتحدة الأمريكية في سوريا، وتتمثل مهمتها في تقديم الدعم لقوات التحالف الدولي والفصائل الحليفة، كما أنها تتخذ منها معسكراً لتدريب المقاتلين الأكراد.

- قاعدة المبروكة: أقيمت هذه القاعدة في قرية صغيرة تدعى المبروكة متواجدة غرب مدينة القامشلي بمحافظة الحسكة.

- مطار روبرايا: يقع هذا المطار بالقرب من مدينة المالكية شمال شرق محافظة الحسكة، وهو قريب من الحدود التركية العراقية وقد لجأت القوات الأمريكية إلى تهيئة المطار لهبوط الطائرات المروحية لتقديم الخدمات اللوجستية للقوات الكردية ودعم قوات التحالف الدولي.

- قاعدة تل بيدر: تقع هذه القاعدة على مسافة 30 كيلومتر شمال غربي محافظة الحسكة وقريبا من الحدود التركية، وقد استعملت معسكراً لتدريب القوات غير القتالية كالشرطة والدفاع المدني.

- قاعدة تل أبيض: يتواجد بهذه القاعدة أكثر من 200 جندي أمريكي بالإضافة إلى قوات من دول التحالف الدولي والمعارضة المسلحة (رائد الحامد، 2018).
ونخلص في الأخير إلى أن التواجد الأمريكي في سوريا له مهام يؤديها بالتنسيق مع قوات التحالف الدولي وجميع فصائل المعارضة المسلحة المنضوية تحت لواء قوات سوريا الديمقراطية، ولكن لتحقيق أهداف محددة من بينها:

1- منع إيران من إقامة خطوط تواصل برية عبر الأراضي العراقية وصولاً إلى سواحل البحر الأبيض المتوسط في سوريا ولبنان واستعمال هذه الخطوط في إمداد الفصائل الشيعية المسلحة وعلى رأسها حزب الله اللبناني والتي تشكل حسب الخطاب الأمريكي تهديداً لحلفاء الولايات المتحدة الأمريكية وأهمهم على الإطلاق الكيان الصهيوني.

2- مواجهة التمركز الروسي على شواطئ البحر الأبيض المتوسط في القاعدة البحرية في محافظة طرطوس على الساحل السوري وهذا يدخل في إطار إقامة توازنات جغرافية جديدة للقوى الدولية.

3- إقامة توازن عسكري في مقابل القوات الروسية المتواجدة على الأراضي السورية، وهو ما يعطي انطبعا جلياً ببروز معالم عودة أجواء الحرب الباردة في ظل الثنائية القطبية التي كانت سائدة إلى غاية نهاية ثمانينيات القرن الماضي قبل تفكك الاتحاد السوفياتي.

4- الدفع بوحدة حماية الشعب الكردية وكافة القوى الكردية الأخرى إلى تجسيد مشروعها المتمثل في إقامة حكم ذاتي ضمن إطار دولة سورية موحدة تتمتع بنظام مركزي تتولاه الحكومة مع توزيع الصلاحيات بينها وبين إدارة الحكم الذاتي، وقد تتطور إدارة الحكم الذاتي لاحقاً إلى دولة مستقلة بذاتها وكيانها، تضم كافة مكونات الشعب

الكردي في دول العراق وسوريا وتركيا، وهو ما تعمل على تجسيده فعلياً على أرض الواقع إدارة البيت الأبيض الأمريكي، حينما أعلنت على إعادة تشكيل جيش قوامه 30.000 جندي يتكون أساساً من الأكراد ودعمهم لإقامة دولتهم، الشيء الذي أثار حفيظة تركيا التي تحركت سريعاً لإجهاض هذا المشروع وقامت بعملية عسكرية واسعة النطاق في منطقة عفرين السورية معقل وحدات حماية الشعب الكردية، وأطلقت عليها تسمية غصن الزيتون.

5- إقامة تواجد عسكري دائم للولايات المتحدة الأمريكية في سوريا، تكون بديلاً احتياطياً عن "قاعدة أنجيليك" التركية التي أنشئت في إطار حلف الناتو، وهذا تحسباً لاحتمال غلق هذه القاعدة في حال ما إذا تعمق الخلاف التركي الأمريكي (رائد الحامد، 2018).

2-3-الدور الإيراني:

تعود العلاقة الإيرانية السورية المتميزة وذات التحالف الاستراتيجي الوثيق إلى أكثر من ثلاثين عاماً، حيث توطدت أكثر وتمتدت بشكل لم تستطع معه كل الضغوط التي مورست على هاتين الدولتين من فك عراها، وقد نتجت عن هذه العلاقة نجاحات كثيرة من بينها:

- تحقيق توازن في الشرق الأوسط.
- تشكل محور ممانعة بين الدولتين.
- توحيد رؤية البلدين خدمة لأهدافهما المشتركة في لبنان والصلة الشيعية العلوية التي كانت من المتغيرات المهمة التي أدت دوراً رئيسياً في توطيد علاقة الطرفين.
- اصطاف استراتيجي بين الدولتين لتحدي المناورات الإسرائيلية والوقوف ضد السياسة الأمريكية الشرق أوسطية.
- تمكن إيران من توسيع نفوذها في لبنان وتقديم دعمها لحزب الله.

- تمكن سوريا من الحفاظ على مصالحتها في لبنان بعد انسحابها منه وذلك بواسطة الوجود الإيراني به.

- تشكيل جبهة بين دمشق وطهران في 17 فيفري 2005 وإعلانها الوقوف متحدتين ضد أي هجوم عسكري يتعرض له أحد البلدين في المستقبل ومجاهمة كل التهديدات التي يتعرض لها أحدهما.

ونتيجة لهذا التحالف الاستراتيجي الذي أقامته سوريا وإيران فيما بينهما لسنوات طوال، لم تبد إيران أي تعاطف مع الحركات الاحتجاجية السلمية في بادئ الأمر التي عرفتھا سوريا والتي تحولت فيما بعد إلى عمل مسلح، حيث صرحت بأن هذا شأن داخلي، غير أنها لم تتخلف عن تقديم الدعم المادي والمعنوي للنظام السوري، حيث تجسد هذا الدعم في تخصيص مبلغ 5.8 مليار دولار لفائدة الاقتصاد السوري وقد كان ذلك في السنة الأولى من الحراك الشعبي السوري وبالضبط في شهر جويلية من عام 2011، فضلا عن إقرار السلطات الإيرانية تزويد سوريا بـ 290.000 برميل يوميا من النفط بداية من شهر أوت 2011 وذلك لتعويض النقص الحاد في هذه المادة بسبب الأعمال التخريبية التي تعرضت لها أنابيب النفط السورية.

أما على المستوى السياسي فقد تبنت إيران بوصفها فاعلا إقليميا في المنطقة، خطابا مفاده أن سوريا تتعرض إلى مؤامرة دولية باعتبارها عضوا مهما في قوى الممانعة، دون أن تضغط على النظام السوري لتقديم تنازلات لصالح المعارضة.

إن الخيار الإيراني في دعم النظام السوري له ما يبرره في حقيقة الأمر، فإيران ليس لديها علاقات مهمة مع الدول العربية بالمنطقة لذا عملت سوريا ومنذ سنين عديدة على تحقيق قدر من التوازن في علاقاتها مع إيران والدول العربية، إذ لعبت دور الوسيط في حالات التوتر كما أن سقوط النظام السوري ستخسر معه إيران حليفا إقليميا مهد لها الطريق للتمدد في المنطقة عبر وجغرافيته، وكان حلقة وصل لها مع حلفاء آخرين، أهمهم على الإطلاق حزب الله اللبناني، وحركتي حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني.

كما أن سقوط النظام السوري سيؤدي لا محالة إلى اعتلاء قوى المعارضة دفعة الحكم، وبالنتيجة ستنهج اتجاهها يخالف كل خيارات إيران وسياساتها في المنطقة، وسيضيق المجال الحيوي لإيران وستنكمش على نفسها ضمن إقليمها الجغرافي، مما يقوض كل الخطط والسياسات التي رسمتها إيران لمستقبلها في منطقة الشرق الأوسط، لذا تسعى إيران جاهدة وبكل الوسائل الممكنة والمتاحة إلى ضمان بقاء النظام السوري، إيماناً منها بأن ما يحدث في سوريا هو جزء لا يتجزأ من مؤامرة دولية أوسع لتوجيه ضربة حاسمة لمحو المقاومة والتمكين للولايات المتحدة الأمريكية وحليفها الاستراتيجي في المنطقة والمتمثل في الكيان الصهيوني من الهيمنة على المنطقة للإبقاء على مسألة توازن القوى والصراع لصالحه، وخدمة أجندة مستقبلية تدخل في إطار تجسيد مشروع الشرق الأوسط الجديد، وقد انخرطت فعلاً إيران في الصراع السوري بفعل ما تمارسه على الأرض داخل سوريا، سواء من خلال كوادر وعناصر "فيلق القدس" التابع للحرس الثوري أو عبر الميليشيات الطائفية التي قامت بتكوينها من جنسيات لبنانية وعراقية وباكستانية وأفغانية أو عن طريق حزب الله الذي يآتمر بأوامر القيادة الإيرانية (ابتسام محمد العامري، 2012).

4-2- الدور التركي:

ترتبط سوريا وتركيا بعلاقات تاريخية متينة ومتجذرة، وزاد في تجذرها ومثابرتها الموقع الجغرافي لهما كالحُدود المشتركة والمياه التي تنطلق منابعها في بلد وتنتهي مصباتها في آخر، بالإضافة إلى التداخل الاثني والقومي، وما ميز هذه العلاقات أنها تبدو هادئة تارة وتوتر تارة أخرى، وذلك بسبب القضايا التي تأخذ شكل أزمات في بعض الأحيان، كقضية الأكراد التي اهتمت فيها سوريا عام 1998 بدعمها لحزب العمال الكردستاني، بالإضافة إلى ذلك التحالف التركي الإسرائيلي الذي عدّ من الجانب السوري اصطفاً إلى جانب العدو اللدود والتاريخي لسوريا وكل العرب والمسلمين خاصة إذا ما علمنا بأن تركيا قد أقدمت على الاعتراف بالكيان الصهيوني كدولة في 28 مارس 1949.

بالإضافة إلى ما سلف ذكره هنالك قضايا عكرت صفو العلاقات بين البلدين تعود إلى القرن الماضي منها ما أقدمت عليه تركيا حينما قامت بالضم النهائي للواء الإسكندرونة عام 1939، ثم انضمامها إلى حلف الناتو عام 1952.

وفي سنة 1998 بلغ النزاع أشدّه بين البلدين حينما أقدمت تركيا على حشد قواتها العسكرية على الحدود السورية معلنة عزمها خوض حرب على سوريا بسبب الدعم الذي تقدمه هذه الأخيرة إلى حزب العمال الكردستاني وزعيمه عبد الله أوجلان، غير أن الأزمة سوّيت بين الطرفين بعد الوساطة المصرية الأردنية التي أفضت إلى خروج أوجلان من سوريا، وتوقيع "اتفاق أظنة" عام 1998، حيث يقوم بموجبه البلدان بضبط الأمن على حدودهما، ووقف الدعم العسكري والسياسي للأكراد من الجانب السوري ومن ثم تطبيع العلاقات.

ومع حلول عام 2000، شهدت العلاقات بين البلدين مرحلة جديدة من التقارب، تعززت أكثر بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى البرلمان وقيام مسؤولي البلدين على أعلى مستوى بتبادل الزيارات وإبرام الاتفاقيات في العديد من المجالات (فيصل شلال عباس المهداوي، 2014).

ومع بداية الحراك الشعبي في سوريا وتأجج الاحتجاجات كان الموقف التركي يميل لصالح النظام السوري حيث كان اهتمامه بما يجري في الداخل السوري يختلف عما يجري في مصر وبقية الدول العربية بسبب الموقع الجغرافي، ومن هذا المنطلق سعت تركيا إلى تقديم النصيحة لتجاوز الأزمة، معلنة دعمها الكامل واستعدادها التام لتوفير كافة الإمكانيات وتهيئة كل الظروف لتحقيق الإصلاح وإنجاح سياسة الانفتاح.

وقد أصدرت الخارجية التركية بيانا رسميا في 2011/03/25 أكدت فيه على العلاقات الراسخة التي تربط تركيا بسوريا، لذا فإن تركيا تتابع الأحداث في سوريا وتعرب عن أسفها لمنا نتج من أحداث ومن قتل وتخريب، وإذ تؤكد دعمها للقرارات الصادرة عن

المسؤولين السوريين حول الإصلاحات لاسيما قرارات الرئيس بشار الأسد المتضمنة تقديم المتورطين في هذه الأحداث إلى العدالة وإطلاق سراح المعتقلين.

غير أن الموقف التركي تجاه ما يجري في سوريا سرعان ما تغير بعد الإدانة التي تعرضت لها الحكومة السورية في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، حيث لجأت تركيا إلى إعادة تقييم موقفها حول ما يجري في سوريا، وانتقدت بصفة علنية وواضحة سياسة القتل، وصرحت بأن النظام السوري هو من يعتمد عليها ويقوم بتنفيذها، لذلك فإن علاقات تركيا بالنظام وصلت إلى مرحلة اللاعودة، وأصبح من الضروري تغيير النظام والتحضير لإدارة مرحلة ما بعد الأسد.

وعلى هذا الأساس اتخذت تركيا جملة من الإجراءات منها:

- إيواء جماعة الإخوان المسلمين السوريين.

- إقامة عدة مؤتمرات ضمت جماعات وشخصيات إسلامية، منها مؤتمر إسطنبول الذي شاركت فيه 400 منظمة من المجتمع المدني التركي وبعض فصائل المعارضة السورية، كما عقد مؤتمر آخر في مدينة أنطاليا وبمشاركة 400 شخص يمثلون مختلف شرائح المجتمع وطوائفه، كما ساهمت في ترتيب لقاء عقد بفندق مرمرة في 12 أبريل 2012 بين فيلتمان مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأدنى في عهد الرئيس الأسبق لأمریکا باراك أوباما وبين رياض الشفقة المرشد العام للإخوان السوريين وبحضور كل من قطر وإسرائيل.

- قيام تركيا بإدانة كل العمليات التي يقوم بها حزب العمال الكردستاني ضد الجيش التركي.

- استقبال تركيا للاجئين السوريين على أراضيها، حيث تكفلت بهذه المهمة منظمات تركية غير حكومية.

- التنسيق مع بعض فصائل المعارضة العسكرية والسياسية ودعم الجيش الحر والقيام بتدريب وحداته وتسليحها وإيوائها بالأراضي التركية.
- قيام تركيا بإجراء مناورات عسكرية بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية والسماح بوضع منظومة الدروع الصاروخية الأطلسية.
- التنسيق مع بعض دول الخليج وعلى رأسها قطر والسعودية اللتين قدمتا كل أشكال الدعم المادي واللوجستي للمعارضة السورية، لاسيما قطر التي تأمل في تجسيد مشروعها العملاق، المتمثل في إمداد أوروبا بالغاز في حالة سقوط النظام السوري.
- قيام تركيا بإجراء اتصالات مع الجامعة العربية ودفعها إلى الضغط على النظام السوري، كما اتجهت نحو روسيا والصين وإيران لإقناعهما بتغيير موقفهما من الأزمة السورية، وقد ركزت في هذا الاتجاه على الموقف الروسي الذي يملك تأثيراً قوياً على بقية المواقف الداعمة للنظام السوري.
- قيام تركيا بوقف حركة نقل البضائع إلى الأراضي السورية، مما تسبب في إلحاق خسارة كبيرة بالاقتصاد التركي، حيث بدأت آثار الأزمة الاقتصادية في الظهور.
- سعت تركيا بدعم من الدول الغربية وبعض الدول العربية والمعارضة السورية إلى فرض عقوبات على النظام السوري عن طريق مجلس الأمن الدولي واستصدار قرار أممي يسمح باستخدام القوة العسكرية، وتسليح المعارضة، غير أن هذا المسعى كان مصيره الفشل بعد استخدام روسيا والصين لحقهما في الفيتو اعتباراً أن حل الصراع السوري هو شأن داخلي.
- قيام تركيا باتخاذ بعض الإجراءات لاستقطاب المستثمرين السوريين حتى حقق ذلك نتائج ايجابية على أرض الواقع، وتجسد في ارتفاع حجم الاستثمارات السورية في تركيا إلى 218% عام 2012، مست معظم القطاعات الصناعية والخدماتية.

- قيام تركيا عن طريق حلف شمال الأطلسي بنشر صواريخ باتريوت على أراضيها في إطار تعزيز دفاعاتها الجوية وحماية حدودها من جهة، ومن جهة أخرى دعم المعارضة السورية المسلحة والضغط على النظام الروسي. يستخلص من مجمل ما تقدم أن تركيا سعت وتسعى إلى تغيير النظام السوري وإثبات بأنها فاعل إقليمي في المنطقة لها دور أساسي ومهم في ساحة الأحداث الإقليمية (رضوى عمار، 2018).

3-المحور الثالث: مسارات تسوية الصراع السوري:

بدأت الأزمة السورية في الخامس عشر سبتمبر من عام 2011 وسرعان ما تم تدويلها، حيث تدخلت في هذا الصراع قوى إقليمية ودولية، فالأزمة السورية كانت سببا في عودة الصراع الدولي على أشده مثلته على أرض الواقع دولتان اثنتان هما روسيا وأمريكا، والبقية حلفاء كل منهما، وفي إطار هذا الصراع الذي تحكمه مصالح كل طرف، بدأت تظهر أطروحة الحل من كلا الجانبين والتي تم تقديمها مع الأخذ في الحسبان تحقيق مصالحهما، ومن هنا ظهر مساران لتسوية الصراع السوري، الأول يتمثل في مسار التسوية السياسية والثاني يتمثل في مسار الحسم العسكري.

3-1-مسار التسوية السياسية:

حينما قررت الولايات المتحدة الأمريكية شن ضربات عسكرية على سوريا عندها أعلنت روسيا رفض هذا الخيار باستخدام حق الفيتو ضد هذا القرار في مجلس الأمن الدولي، وبادرت إلى الإعلان على فتح مسار لحل الأزمة السورية سياسيا، فأطلقت بيان جنيف 1 ساعة من خلاله لأن يكون للحل طابعا سلميا سياسيا وليس عسكريا، حيث كانت محددات هذا المسار هي محاربة الإرهاب ووقف أعمال العنف من جميع الأطراف وأخيرا انطلاق العملية السياسية السورية.

وقد تم إقرار هذا المسار من قبل مجلس الأمن الدولي بموجب قراره رقم 2254 وقد تطور هذا المسار ووصل في منتصف شهر ديسمبر من عام 2017 إلى الجولة الثامنة، غير أنه يبدو بأن مخرجات هذا المسار عبر جولاته الثمانية لم تفض إلى إيجاد الحل السياسي الأمثل للصراع السوري، لذلك نشأ مسار آخر أطلق عليه "مسار أستانا" وقد تشكل باقتراح من روسيا وبدعم من تركيا وإيران وقد نتج عن هذا المسار وقف العمليات القتالية ووقف التصعيد في أربع مناطق وهي إدلب وريف حمص وحماة ودرعا. ولم تكتف روسيا بالمسارين الأول بالعاصمة السويسرية جنيف والثاني بالعاصمة الكازاخستانية "أستانا" بل أعلنت عن مسار ثالث وهو مسار "سوتشي" وبرعاية أممية وروسية وبوجود أمريكي.

إن هذه المسارات الثلاث جاءت بمبادرة روسية لتوضح لأمريكا وللعالم ولكل الأطراف السورية وجهة نظرها في إيجاد الحل السياسي للصراع السوري بالرغم من دخولها العسكري إلى سوريا، وقد قدمت روسيا كل المبررات التي دعت إلى فتح مسارات ثلاث بغية التوصل إلى حل سياسي للصراع السوري وقد تمثلت تلك المبررات فيما يلي:

- لقد اعترضت مسار جنيف عدة مشاكل أهمها إصرار الحكومة السورية على إعطاء الأولوية في مكافحة الإرهاب على الانتقال السياسي، مما حدا بروسيا إلى الدخول على الخط العسكري في 30 سبتمبر 2015 معلنة الحرب على الإرهاب.

- لقد صادف الحوار بين الأطراف السورية مشكلة عدم اعتراف بعض من الأطراف ببعضها الآخر ومن ثم رفضها رفضاً مطلقاً، الشيء الذي أحر من الناحية العملية بداية المفاوضات المباشرة بسبب عدم تشكيل وفد واحد يمثل المعارضة السورية والذي تأخر تشكيكه إلى غاية الجولة الثالثة من مسار جنيف وهو ما دفع بروسيا إلى إعلان مبادرتها المتمثلة في طرح مسار ثالث وهو مسار "سوتشي" الذي أسندت له مهمة تقريب وجهات نظر الأطراف السورية وتهيئتهم للتفاوض المباشر.

ونخلص إلى القول بأن الثابت هو مسار جنيف وهو المسار الأساسي والذي توج بقرار أممي تحت رقم 2254، أما المساران الآخرا فهما مساران ثانويان غير أن إقرارهما كان بهدف تقديم الدعم العسكري لمسار جنيف عن طريق مسار أستانا وتقديم الدعم السياسي له عن طريق مسار "سوتشي".

وتبقى آمال السوريين وأحلامهم معلقة على هذه المسارات الثلاث لعل وعسى تؤتي أكلها وتصل إلى إقرار حل سياسي للصراع السوري، يقود سوريا إلى بر الأمان ويفسح للسوريين العودة إلى وطنهم والانطلاق في إعادة بنائه وإعمارته تجسيدا لآمالهم وأحلامهم التي تنتظر التجسيد والتحقيق على أرض الواقع منذ أكثر من سبع سنوات (مركز المستقبل للأبحاث والدراسات، 2018).

2-3- مسار الحسم العسكري:

لقد شكل القرار الأممي رقم 2254 الانطلاقة الفعلية لمسار التسوية السياسية الراهن والذي تم تدعيمه بقرار آخر تحت رقم 2268 الذي كرس اتفاق وقف الأعمال القتالية مؤقتا خلال الجولة الثالثة من جنيف، وإعطاء المزيد من القوة الدافعة والمصدقية لعملية التفاوض.

وبالرغم من القرار الذي اتخذته الرئيس الروسي في 14/03/2016 القاضي بسحب جزء هام من القوات العسكرية الروسية التي جيء بها إلى روسيا في 30 سبتمبر من العام 2015، وكذا في مناسبتين أخريين، الأولى كانت بتاريخ 06/01/2017 والثانية بتاريخ 11/12/2017 وبالرغم من الجولات الثمانية التي عقدت في جنيف والتي لم تفض إلى أي قرار يفيد القضية السورية ويحدد معالم الحل السياسي، وبالإضافة إلى ما ذكر أعلاه، فإن الاتفاقيين المبرمين بين الرئيسين الروسي والأمريكي الأول في 07/07/2017 والثاني في 11/11/2017 واللذين جاءا بمضمونين يشابهان ما جاء في مضمون القرار الأممي رقم 2254 ألا وهو وقف الأعمال القتالية، كل هذه الإجراءات والترتيبات المعلن عنها والتي

دخلت حيزا لتنفيذ، وكان الهدف من ورائها هو دعم مسار التسوية السياسية للصراع السوري، غير أن التعثر كان مآل كل هذه الجهود المبذولة.

لذا فإن مسار الحسم العسكري هو الخيار الأمثل للنظام السوري والذي كان ولا يزال يراهن عليه لإنهاء الصراع وإيجاد الحل النهائي للأزمة السورية وفق تصوره، وأن ما يجري على أرض الواقع يؤكد هذا التوجه الذي اختاره النظام السوري ويعمل على تكريره.

فالعديد من العمليات القتالية التي خاضها الجيش العربي السوري ضد التنظيم الإرهابي "داعش" ومختلف التنظيمات الإرهابية الأخرى، بل ضد مجمل المعارضة المسلحة، بما فيها تلك التي تم تصنيفها من بعض القوى الدولية المتدخلة في هذا الصراع على أنها معتدلة، والتي مكنته من دحر هذه التنظيمات والقضاء على بعضها وتفكيك أخرى جراء ما لحقها من خسائر مادية وبشرية وبالنتيجة استرجاع الكثير من المدن والقرى السورية وبسط سيطرته عليها، وقد حققت هذه الانتصارات بفضل الدعم الروسي والمتمثل أساسا في تقديم الانتشار العسكري للنظام السوري وتزويده بكل المعلومات الضرورية للتحويل الميداني بالإضافة إلى الضربات الجوية التي ينفذها الطيران الروسي وبكثافة والتي رجحت كفة ميزان القوى لصالح الجيش العربي السوري.

كما تجدر الإشارة في هذا المقام إلى الدور الذي لعبته القوات الرديفة إلى جانب الجيش العربي السوري في عملياته القتالية كميليشيات حزب الله اللبناني والحرس الثوري الإيراني ومختلف الميليشيات التابعة له (مركز المستقبل للأبحاث والدراسات، 2018).

ونخلص إلى القول في ختام هذا المحور بأن الحل الأمثل لإنهاء الصراع السوري يأتي عبر مسار التسوية السياسية فقط والذي يجب أن يتجسد عن طريق الحوار الجاد والمفاوضات الهادفة، ولن يتأتى ذلك إلا بتضافر جهود كل الأطراف الأساسية والثانوية وأهمها على الإطلاق النظام السوري من جهة وكل المعارضة المسلحة التي توصف بالمعتدلة والتي شاركت سابقا في كل المفاوضات بمساراتها الثلاث (جنيف ، أستانا وستوشي) من جهة ثانية وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا وإيران من جهة ثالثة

ويكون ذلك عن طريق تقريب وجهات النظر بين كل الأطراف وتقديم تنازلاتها بهدف إنجاز مسار التسوية السياسية، ومن ثم الانطلاق في إعادة بناء سوريا وإعمارها، بدءاً بإعادة بناء المؤسسات الدستورية السياسية، والإدارية، والأمنية، ثم الشروع في عملية إزالة آثار الخراب والدمار الذي خلفه الصراع السوري (رضوى عمار، 2018).

4-المحور الرابع: مستقبل سوريا والشرق الأوسط بعد حل الصراع السوري:

يتحدد مستقبل سوريا والشرق الأوسط بعد حل الصراع وهذا ما نتمناه في القريب العاجل عبر فرضيتين الآتي ذكرهما:

- الفرضية الأولى تتمثل في بقاء سوريا موحدة في ظل الدعم الروسي الإيراني وهو ما يعني فشل مخطط الشرق الأوسط الجديد.
- أما الفرضية الثانية فتقوم على تفكك دولة سوريا ونشأة وحدة سياسية جديدة، تتمثل في دولة كردستان سوريا، وهو ما يعني إعادة رسم خارطة جديدة للشرق الأوسط أو ما يسمى بالشرق الأوسط الجديد.

لم تنقطع التحولات الكبرى والمفاجئة التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط على مدار الأعوام الماضية، وقد أثرت على الأوضاع الداخلية والإقليمية والدولية، بداية باندلاع ما يسمى بالثورات العربية التي اجتاحت العديد من الدول العربية وتسببت في تفكيك الثوابت والمرتكزات الإقليمية وانحسار أدوار بعض الدول المركزية في الإقليم بسبب عدم الاستقرار الداخلي، وتصاعد نظم الحكم في دول أخرى ومنها ما حدث في سوريا بداية من شهر مارس عام 2011 وحيث لا يزال الصراع السوري متواصلاً وقد دخل عامه الثامن وتمدد تنظيم داعش عبر سوريا والعراق وصعود ثم انحسار تيار الإسلام السياسي، وأخيراً التأثيرات السلبية على أمن منطقة الشرق الأوسط برمتها والتي تنبع من صراع ممتد في الزمن وغير قابل للتسوية في المدى المنظور ألا وهو الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، كل هذه التحولات نتجت عن سياسات القوى الكبرى الرامية إلى إعادة هيكلة الشرق الأوسط

والتي شرع في تنفيذها عام 2003 بغزو أمريكا للعراق، وقد برروا ما قاموا به بما خلفته هجمات 11 سبتمبر 2001 وكان نتيجة ذلك التدمير شبه الكلي للعراق وتفكيك أو اصرر المجتمع العراقي بعد زرع الفتنة بين أفرادها، ثم التأسيس للصراع المذهبي الشيعي السني وأخيرًا تسليم العراق ذو الأغلبية السنية إلى إيران الشيعية.

ولا يزال النظام السوري يراهن على الدور الروسي والإيراني في دعم قواته وتأمين الحماية الدولية له إلى أن يحقق هدفه المنشود والمتمثل في حسم المعركة عسكريا ضد المعارضة المسلحة وذلك بغية إضعافها تمهيدًا لإنجاح التسوية السياسية عبر المسارات المطروحة من قبل القوى الدولية والإقليمية.

وإذا تمكن النظام السوري من تحقيق ما أشرنا إليه تحت إشراف روسيا وإيران وبدعم منهما، فإنه يمكن القول ببقاء سوريا موحدة وبالتالي فشل خطة إعادة هيكلة الشرق الأوسط والذي أعطي له مسمى الشرق الأوسط الجديد، حيث طرحت هذه الفكرة لأول مرة كاتبة الدولة للشؤون الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس وقد كان ذلك سنة 2006.

إن ما يدعم بقاء دولة سوريا موحدة، هو دخول تركيا بقوة في الصراع السوري، حيث لجأت في شهر جانفي من هذا العام (2018) إلى الخيار العسكري واجتاحت الأراضي السورية وسيطرت سيطرة كلية وبدعم من الجيش الحر السوري وهو من المعارضة المسلحة على مدينة عفرين التي يقطنها الأكراد وذلك لإفشال المخطط الصهيوني الأمريكي المتمثل في إقامة دولة للأكراد تحت مسمى دولة كردستان سوريا وقد صرحت الولايات المتحدة الأمريكية بما تنوي القيام به كخطوة أولى لتجسيد هذا المشروع وهو تكوين جيش من الأكراد قوامه 30.000 مجنّد تشرف عل تدريبه ودعمه ماليا ولوجستيا، تشكل به منطقة فاصلة بين سوريا وتركيا.

وبالطبع فإن قيام دولة للأكراد في سوريا سيشجع لا محالة حزب PKK التركي للإعلان عن انفصال أكراد تركيا وإنشاء دولتهم على غرار ما هو حاصل في سوريا، لذلك لجأت تركيا كما أسلفنا الذكر إلى القيام بتدخل عسكري أسمته قوات "غصن الزيتون"، ولا تزال لحد كتابة هذه الأسطر العملية متواصلة على أرض الواقع ولم تتضح بعد مآلاتها.

أما عند تحليلنا للفرضية الثانية، التي تقوم على تفكك دولة سوريا ونشأة وحدة سياسية جديدة تتمثل في دولة كردستان سوريا، والتي ستفتح لا محالة المجال واسعا لإعادة رسم خارطة جديدة للشرق الأوسط تحت مسمى الشرق الأوسط الجديد الذي يشهد صداما محتدما وت دخلا مكثفا من القوى الدولية والإقليمية في إطار تجسيد مشروع التحولات الهيكلية في جغرافيا الإقليم، التي تسعى إلى تحقيقه أساسا الولايات المتحدة الأمريكية وذلك للحفاظ على مصالحها الاقتصادية والجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وللحفاظ على مصالح حلفائها أيضا.

إذن، فإعادة هيكلة الشرق الأوسط أو بتعبير آخر إعادة رسم خارطة جديدة للشرق الأوسط يكون كالآتي:

- العمل على إنشاء دولة للأكراد، وقد تكون الانطلاقة عبر تمكينهم من حكم ذاتي في بادئ الأمر في إطار نظام فيدرالي تتحكم فيه الدولة المركزية يكون أساسها جزء من الأراضي السورية، ثم يتم دعمها مستقبلا من أجل التوسع لتشمل أكراد العراق، وتركيا، وإيران، أو يعمل أكراد كل دولة على حدة على إنشاء دولتهم.
- تقسيم العراق إلى دولتين، سنية وشيعية، بالإضافة إلى تمكين كردستان العراق ذو الحكم الذاتي حاليا من الانفصال نهائيا عن دولة العراق ونيل استقلاله، والعمل على تأجيج الصراعات الداخلية وإثارة الانقسامات الطائفية، وقد يكون ذلك بهدف تعميق إضعاف العراق ومن ثم السيطرة على ثرواته الطبيعية ومقدراته الاقتصادية، وإبقائه في

دوامة العنف الداخلي والتفكك المجتمعي، وذلك للقضاء على كل بادرة تهدف إلى استعادة العراق لعافيته وعودته إلى الساحة الدولية كفاعل إقليمي.

غير أن هذا المسعى الرامي إلى تقسيم العراق، قد يستغل طائفيًا من قبل إيران التي تعمل من خلاله على دعم التمدد الشيعي على مستوى دول الخليج العربي، مما يشكل خطراً حقيقياً عليها وعلى أهل السنة جميعاً كما أن هذا المسعى سينعكس سلباً على الكيان الصهيوني التي صرح قادته مراراً وتكراراً بأن إيران رفقة حليفها حزب الله اللبناني هي العدو اللدود له وهي الخطر الداهم الذي يهدد كيانه (جورج سمعان، 2018).

4-خاتمة:

نصل في الأخير للقول بأن منطقة الشرق الأوسط تشهد في الوقت الراهن تصاعداً في حدة الصراعات الداخلية تحركها قوى إقليمية وأخرى دولية، بعضها انخرط في هذه الصراعات مباشرة عبر التدخل العسكري، أما البعض الآخر فقد اختار إدارتها بالوكالة. ويتصدر الصراع السوري الخريطة المضطربة للشرق الأوسط منذ أكثر من سبع (07) سنوات بسبب تعارض مصالح الأطراف المتصارعة، والتي يدفع طرف منها بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ومن يدور في فلكها إلى إعادة هيكلة الشرق الأوسط، ورسم خارطة جديدة له تقوم على تفكيك بعض دوله ومن ثم تأسيس دويلات متعددة تحكم علاقاتها الصراعات الدائمة التي لا تنطفئ ولا تهدأ، تغذيها عدة عوامل، منها إثارة التوترات الداخلية وتأجيجها واستغلال الانقسامات الطائفية.

والهدف الذي تسعى إلى تحقيقه الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها هو ما يلي:

- 1- الحفاظ على أمن واستقرار الكيان الصهيوني.
 - 2- تأمين مصالحها الاقتصادية.
 - 3- الهيمنة على الموارد الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط وخاصة موارد الطاقة.
- وإجمالاً فإنه في حال خرجت سوريا منتصرة متماسكة محافظة على وحدتها، فإن مشروع الشرق الأوسط الجديد سيكون مآله الفشل، مما يعني أن تغييراً جذرياً في نظام

العلاقات الدولية سيحصل لا محالة وسيولد على إثره إما نظام ثنائي القطبية بزعامة روسيا والولايات المتحدة الأمريكية كما كان سائدا خلال فترة الحرب الباردة أو نظام متعدد الأقطاب يتشكل من تكتلات وأحلاف تقوده ثلاث دول رئيسية هي روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، والصين.

5. قائمة المراجع:

1. ألكسندر، عون، "الأسباب الخفية للصراع في سوريا". Accessed April 9, 2018. <https://alahednews.com.lb/126703/88>
2. علاء، سالم، (2012)، "أدوار متقاطعة: تأثير العوامل الخارجية في مسار الأزمة السورية"، مجلة السياسة الدولية، ع 188، أبريل.
3. مركز المستقبل للأبحاث والدراسات. "مهام جديدة: حدود التغيير في أدوار بعض القوى الدولية في سوريا" مركز المستقبل. <https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/2847>. Accessed April 10, 2018.
4. جمال، واكيم، (2012)، صراع القوى الكبرى على سوريا الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع، ط 2.
5. "مسارات غير مطروقة: التأمل في تبعات الديناميكيات السورية - International Crisis Group." Accessed April 10, 2018. <http://old.crisisgroup.org/ar/>
6. أنا، بور شيفكايا، (2016)، "روسيا في الشرق الأوسط (الدوافع-الآثار-الآمال)"، دراسة صادرة عن معهد واشنطن، تر: مركز إدراك للدراسات والاستشارات، فيفري.
7. محمد عصام لعروسي، الاستراتيجية العسكرية الروسية إزاء الشرق الأوسط في ظل الأزمة السورية، مجلة العلوم السياسية والقانون، ع2، مارس 2017.
8. مركز المستقبل للأبحاث والدراسات، "حدود جواله: تحولات جغرافيا الصراع في الشرق الأوسط." مركز المستقبل. Accessed April 10, 2018. <https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/1961>.

9. مركز المستقبل للأبحاث والدراسات. "ردع طهران: الحضور العسكري الأمريكي المتصاعد في الجنوب السوري." مركز المستقبل. Accessed April 10, 2018. <https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/2927>.
10. رائد، الحامد، "التواجد العسكري الأمريكي في سوريا غاياته وآفاقه المستقبلية" Accessed April 10, 2018. <http://alaalam.org/ar/politics-ar/syria-ar/item/599>.
11. ابتسام، محمد العامري، (2012)، الموقف الإقليمي من الأزمة السورية، نشرة أوراق دولية، ع 215، جوان.
12. فيصل، شلال عباس المهداوي، (2012)، الدور التركي في الأزمة السورية، مجلة الأستاذ، م 1، ع 210.
13. رضوى عمار، "تحالفات متغيرة: مآلات التدخل العسكري التركي في الأزمة السورية." مركز المستقبل. Accessed April 10, 2018. <https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/3718>.
14. مركز المستقبل للأبحاث والدراسات. "المبادرات البديلة: مسارات متعددة لجهود تسوية الأزمات الإقليمية." مركز المستقبل. Accessed April 10, 2018. <https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/2321>.
15. رضوى، عمار، "توازن التهديد: محددات تسوية الأزمة السورية في عام 2018." مركز المستقبل. Accessed April 10, 2018. <https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/3578>.
16. جورج، سمعان، "الحياة -هل تنقذ موسكو عفرين وتعُدّل «مسار سوتشي»؟" Accessed April 10, 2018. <http://www.alhayat.com/m/opinion/26859905>.